# أسس العدالة والتوازن الاجتماعي
# في فكر الإمام علي (عليه السلام)

**The Bases of Justice and Social Balance in the Thought of**

**Imam Ali (Pbuh)**


م. د. مصطفى رزاق علاوي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) أقسام واسط.

**Dr. Mustafa Razaq Alawi**

**Imam Kadhim College, Wasit**

## ملخص البحث

شهدت موضوعات العدالة والتوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع مساحةً كبيرةً في فترة حُكم الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) (٣٢ هـ/ ٠٤ هـ= ٩٩٥ م/ ١٦٦ م) وحتّى قبل فترة الحُكم، حيث تميّزت حكومته بتحقيق مضامين الإنصاف والاستقرار والكرامة والحرية والأمان وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقّه.

ويرى القاصي والداني أنّ المجتمعَ في فترة حكومة الإمام عليّ (عليه السلام)، مجتمعٌ تسُودُه العدالةُ بشكل متساوٍ بعيدًا عن الطبقيّة والعنصريّة والانحياز والمحاباة والتفرقة، وبصرف النظر عن أجناسهم وأعراقهم، بل كان الكلُّ له حقوقه وواجباته التي كفلها له القانون في منح أفراد المجتمع الفُرصَ المتساوية في الحياة الاجتماعيّة. لذا سنتناول في بحثنا هذا -ولو بشيءٍ وجيز- دور الإمام عليٍّ (عليه السلام) وسعيه الكبير في ترصين وتجسيده لتلك المساواة والعدالة بين البشر ككُلّ دون النظر إلى اللّغة والمعتقَد والقُربى والعِرق والمذهب؛ بغية تقسيم الحقوق بين الناس ولكي تتحقّق العدالة بين البشر على أتمِّ وجه.

تميّزت حكومة الإمام عليّ (عليه السلام) بالتطبيق العمليّ الفعليّ الشامل لجوانب التوازن والإنصاف للحقوق والواجبات الرئيسيّة للمجتمع، فهو قد عالج وقدّم الحلولَ الفعليّة لقضايا الظلم والتسلُّط والهيمنة وانتهاك الحقوق والجور، منطلقًا من أُسس العدالة والتوازن والمساواة وإحقاق الحقِّ بين مُكوِّنات المجتمع من دون الميول إلى أُناسٍ دون غيرهم، فمن خلال ذلك كان هدف البحث تبيان أهمّ الركائز الرئيسيّة التي وظّفها الإمام عليّ (عليه السلام) في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعيّة بين الناس آنذاك، فهو خيرُ مَنْ جسّد تلك المفاهيم وجعلها بمثابة الأولويات والمنطلَقات في إدارة الدولة.

**الكلمات المفتاحية: العدالة، الفكر، التوازن، الإمام علي، الطبقية.**

## Abstract

**Everyone agrees that Society under Imam Ali's government was an equal society, free from classism, racism, bais, favoritism, and discrimination, regardless of nationality or race. Instead, every individual had rights and duties enshrined by law, ensuring equal opportunities in social life. This research examines Imam Ali's role and significant efforts in establishing and promoting equality and justice among all people, regardless of language, belief, Kinship, race or doctrine, ensuring the fair distribution of rights and the administration of justice for all.**

## المقدّمة

شغلت فكرة المساواة والعدالة حيِّزًا واسعًا من الجهد الفكري والعملي الذي قام به الإنسان على امتداد مسيرته في هذه الحياة، ولم يكن الإمام علي (عليه السلام) (٢٣ هـ/ ٤٠ هـ = ٥٩٩م/ ٦٦١م) بعيداً عن هذا المسعى الإنسانيّ في سبيل تحقيق حق المساواة العادلة وإرسائه؛ لذا حظي كل من مفهوم (المُساواة) ومفهوم (العدالة) بأهمية بالغة عند المجتمعات البشرية كافة، سواء أكان ذلك في تأريخها القديم أم في حاضرها، وستعنى بهما الأجيال القادمة قطعًا؛ لأهميتهما في التعبير عن الكرامة الإنسانية، والحرية، والأمان، والاستقرار النفسي والمجتمعي.

وإنّ مفهوم العدل يعبِّر عن الإنصاف، كما يُعبِّر عن معاملة الناس بشكل متساوٍ، وعدم الانحياز لفئةٍ معينة، أو تعريضهم للظلم أو التعامل معهم بعنصرية، وذلك عن طريق سنّ القوانين الاجتماعية، والسياسية، والجنائية، والتي من شأنها تحقيق الإنصاف بين أفراد المجتمع في مختلف المجالات: الصحية، والتعليمية، وحتى في مجال الأعمال، وبصرف النظر عن أجناسهم وأعراقهم، كما يتجلّى دور هذه القوانين في منح أفراد المجتمع الفرص المتساوية في الحياة، فضلًا عن حمايتهم في مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية[1].

وبعد:

فإنِّي سأتناول في هذا البحث الذي وسمته بعنوان: «أسس العدالة والتوازن الاجتماعي في فكر الإمام علي (عليه السلام)» مفاهيم أساسية

عن العدالة والتوازن الاجتماعي الذي تضمنته فترة حياة الإمام علي (عليه السلام) ولا سيما فترة حكمه بالتحديد، وذلك من خلال إرساء مفاهيم الإنصاف وتحقيق العدل من جميع النواحي القضائية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وجاء البحث موزعًا على أربعة مطالب أساسية: أولها: العدالة والمساواة على المستوى الفردي أو الإنساني، حيث بيَّنّا فيه نظرة الإمام إلى ذلك المفهوم؛ ليحقق العدالة والإنصاف للأفراد من دون تحيز أو ميول لشخص دون آخر، أمَّا المطلب الثاني من العدالة والمساواة في فكر الامام علي (عليه السلام)، فسيكون على المستوى الجماعي أو الاجتماعي بعد أن كان على الخاص أصبح على المستوى الأعم، وبعد أن كان للداني أصبح للقاصي، في حين كانت العدالة والمساواة على المستوى الاقتصادي وتقسيم الحقوق والأموال في المطلب الثالث، أمَّا المطلب الرابع، فهو المفهوم السياسي من حيث تحقيق العدالة بين الرعية، وإنصاف المظلومين، وتحقيق مبدأ التوازن، إذ لم يكن ذلك غائباً عن الإمام علي (عليه السلام)، بل كان حاضراً في حياته ومنظومته وحكومته، وقد أولاها عناية كبيرة، وجعلها الركيزة الأساسية للانطلاق إلى الجانب السياسي أو نظام الحكم.

تنطلق مشكلة البحث عن طريق تحليل دور الإمام علي (عليه السلام) في تحقيقه للعدالة المجتمعية أبان فترة حكمه آنذاك، وكيف أنه عمل تجسيد تلك العدالة والإنصاف بين فئات المجتمع كافة دون النظر إلى صلة القرابة أو اللون أو العرق أو الدِّين

والمذهب، فضلًا عن ذلك تقسيم الحقوق والواجبات بين الجميع؛ لكي تتحقق العدالة على أتمِّ وجوهها.

إنَّ فرضية البحث تنطلق من مفاد أساس هو أنَّ للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية مميزة لحقوق الإنسان تتسم بالشمولية والعمق والتطبيق العملي الفعلي لتلك الحقوق الرئيسة للإنسان، ويمكن الإفادة من هذه الرؤية لمعالجة إشكالية حقوق الإنسان وسط التسلّط والانتهاك والجور والظلم.

أمَّا الهدف من الدراسة وأهميتها، فيأتي عن طريق الوقوف عند أهم المرتكزات والنقاط الرئيسة التي انطلق منها الإمام علي (عليه السلام) في توظيف مبدأي العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف بين فئات المجتمع، وأنَّه كان الصوت المنادي والمطالب بحقوق الأفراد وصيحاته المدوية برفض الظلم والتسلّط والقهر والاستغلال وانتهاك الحقوق. متخذًا من جوانب الفرد والمجتمع والأصعدة السياسية والاقتصادية ركائز ومنطلقات ومبادئ لتحقيق ذلك اللون من العدالة وتجسيده في مفاصل المجتمع.

انطلق البحث من منهجية تقوم على المنهج التاريخي والتحليلي والتركيز على التوازن الاجتماعي في حياة الإمام علي (عليه السلام) ومدة حكمه وذلك من خلال التطرّق إلى خطب وكلمات ونصوص الإمام علي (عليه السلام)، ومن ثَمَّ نعمل على تفسير تلك الكلمات وعلى ماذا تنص وتتضمن، وما الذي أراده الإمام (عليه السلام) من أفكاره التي عمل

بها ليحقق ويطبق ويؤطر لمبدأ أساس ومطلب مهم من حقوق الإنسان.

### ١ - المطلب الأوّل: العدالة والمساواة على المستوى الفردي:

الإمام علي (عليه السلام) شخصية عظيمة وفريدة ومميزة، ليس هناك أفضل منه إلّا شخصية الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)، فهو الأطهر والأعلى والأعلم والأفضل والأحسن والأعظم والأكمل والأعدل في كل المجالات: الروحية والأخلاقية والبطولة والشجاعة والفقه والقضاء والبلاغة والفصاحة والإدارة والحكم. فمما لا شك فيه أنّ الشريعة الإسلامية قد وضعت مبادئ المساواة والعدالة والحرية في خط واحد يكمل أحدهما الآخر؛ لأن هذه المبادئ هي التي تعبّر عن حقيقة الإنسان وكرامته، التي تنشدها حقوق الإنسان في الدساتير والمواثيق الدولية، فالمجتمع الذي لا مساواة فيه لا حرية فيه؛ ولاعدل، ولا سلام، ويكون مجتمعًا عنوانه الظلم والطغيان وسيطرة القوي على الضعيف والغني على الفقير[٢]. ويكون التِّيه والفوضى وضياع الحقوق وانتهاك الحقوق هي المسيطرة على مسرح الأحداث.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٣]، خيرُ دليل على ذلك، فالمساواة في الإنسانية التي أقرَّها الإسلام أسقطت كل نظريات الأجناس والأعراق والألوان واللغات، وقد جعل الإسلام المفاضلة بين الناس بالتقوى، وهذا مصداقٌ لقول الإمام علي (عليه السلام): «وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً

ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخُلْقِ»[٤]، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسية كأسنانِ المِشط»[٥]، وكذلك قوله بتحقيق العدالة والمساواة بين الناس في خطبته في حجة الوداع: «يَا أَيُّها النَّاسُ: أَلا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَباكُمْ وَاحِدٌ، أَلا لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ على عَجَمِيٍّ، وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، ولا أَسْوَدَ على أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ الله أَتْقَاكُمْ»[٦]، وقال أيضًا «إِنَّ الله لا يَنْظُرُ إِلى أَجْسامِكُم، وَلا إِلى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وأعْمَالِكُمْ»، فإنِّي سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول في غير موطن: «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لاَ يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ»[٧].

ومفهوم العدل المساواة عند الإمام علي (عليه السلام) يبيّنه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[٨]، فالعدل عنده يعني الإنصاف، أمَّا الإحسان فهو التفضل[٩]. ولا شك في أنَّ ربيب الرسول وأخاه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي نال من الأفضال والمكارم والمعارف ما لم ينله أحد من أصحاب الرسول (صلّى الله عليه وآله) كان القدوة الحسنة في زمنه في تجسيد المساواة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية في تلك العهود الغابرة، وكان المثَل الأبرز للمجتمعات الإنسانية التي تلته. فلقد شكَّلت العدالة في منظور الإمام هاجسًا حيًّا يتفاعل معه، ويسعى إلى تحقيقه، ويشدد على المشتغلين معه في إتباع العدالة وتنشيط مفاصلها، يوجههم

في ذلك ويراقبهم عليه، ويعزلهم إذا قصَّروا، ويُشيدُ بهم إذا تتبَّعوا منهج الحق في ذلك. لذا لم ينشغل فكر الإمام في شيء بقدر انشغاله في موضوع العدل والإنصاف وتطبيق برنامج المساواة[١٠].

ومن خلال المساواة والعدل الإنساني الذي كان يصبو إليه نراه يبدأ بأهل بيته أوَّلًا؛ وذلك بوصيَّته لابنه الإمام الحسن (عليه السلام) قائلًا: «يَا بُنَيَّ، اجْعَلْ نَفْسَكَ مِيزَاناً فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ غَيْرِكَ، فَأَحِبَّ لِغَيْرِكَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَاكْرَهْ لَهُ مَا تَكْرَهُ لَهَا، وَلاَ تَظْلِمْ كَمَا لاَ تُحِبُّ أَنْ تُظْلَمَ»[١١].

ومِمَّا يجدرُ ذكرُهُ أنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان صوتًا للعدالة الإنسانية من قاعدة الإسلام، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم، أم في سنة الرسول (صلّى الله عليه وآله) علاوة على سمات الإمام الحميدة من الإيمان والتقوى، والمعطيات العلمية والفقهيّة التي أدَّت إلى إقامته العدل بين الناس، الذي يعدُّ الدعامة الرئيسة في إقامة المجتمع الإسلامي، والحكم الإسلامي؛ إذ لا وجود للإسلام في مجتمع يسوده الظلم ولا يعرف العدل، وكانت مسائل العدالة والحكومة هي من أكثر ما اهتم به الإمام (عليه السلام)[١٢]. إذ قال عبارته: «فَالْعَدْلُ أَشْرَفُهُمَا وَأَفْضَلُهُمَا»[١٣].

وهذا العدل والمساواة والإنصاف مع الآخرين يجب أن يكون حتى في حالات الغضب، ومع القريب والبعيد، فنراه يقول: «عليكم بكلمةِ حَقٍّ في الرضا والغضب والعدل مع الصديقِ والعدو»[١٤]. وهذا الكلام ينطبق حتى على غير المسلمين، حيث

كتب في رسالة إلى عمّاله على الخراج مؤكدًا حرمة أموال كل الناس مسلمين وغير المسلمين، وكذلك حرمة حقوقهم، إذ يقول: «وَلاَ تَمَسَّنَّ مَالَ أَحَد مِنَ النَّاسِ، مُصَلٍّ وَلاَ مُعَاهَد»[١٥]. ويرى مرتضى المطهّري (١٢٩٨هـ/ ١٣٩٩هـ = ١٩١٩م/ ١٩٧٩م) أنَّ أكثر المسائل التي شغلت فكر الإمام وأولاها أهمية بالغة في كتابه نهج البلاغة هي الحكومة والعدالة، (إذ إنَّه أولاهما أهمية كبرى لا توصف)[١٦].

وإذا أردنا أن نفصل في هذا المجال، على ضوء (نهج البلاغة) للإمام علي (عليه السلام)، نجد الأثر الكبير، الذي خلّفه القرآن الكريم وسنة نبيِّه العظيم، في تكامل شخصية الإمام المسلم والحاكم المؤمن، وفي توجيه علاقته بالإنسان، فخليفةُ المسلمين حريصٌ على حفظ دين الفرد مع تقديم كافة الضمانات التي تصونه وتجعل منه إنسانًا حرًّا في عقيدته وعبادته وتفكيره، قال: «عِبَادَ الله، الله الله فِي أَعَزِّ الأَنْفُسِ عَلَيْكُم، وَأَحَبِّهَا إِلَيْكُمْ فَإِنَّ الله قَدْ أَوْضَحَ سَبِيلَ الْحَقِّ وَأَنَارَ طُرُقَهُ، فَشِقْوَةٌ لاَزِمَةٌ، أَوْ سَعَادَةٌ دَائِمَةٌ! فَتَزَوَّدُوا فِي أَيَّامِ الْفَنَاءِ لِأَيَّامِ الْبَقَاءِ. قَدْ دُلِلْتُمْ عَلَى الزَّادِ، وَأُمِرْتُمْ بِالظَّعْنِ، وَحُثِثْتُمْ عَلَى الْمَسِيرِ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ كَرَكْبٍ وُقُوفٍ، لا يَدْرُونَ مَتَى يُؤْمَرُونَ بِالسَّيْرِ، أَلاَ فَمَا يَصْنَعُ بِالدُّنْيَا مَنْ خُلِقَ لِلآخِرَةِ! وَمَا يَصْنَعُ بِالْمَالِ مَنْ عَمَّا قَلِيلٍ يُسْلَبُهُ، وَتَبْقَى عَلَيْهِ تَبِعَتُهُ وَحِسَابُهُ»[١٧].

## ٢- المطلب الثاني: العدالة والمساواة على المستوى المجتمعي (الإنساني):

انطلق الإمام علي (عليه السلام) في حياته لتحقيق العدالة على المستوى

الأعم؛ إذ كرَّس جُلَّ جهده وعمله لتعم المساواة والعدالة على جميع أطياف المجتمع الذي يعيش فيه؛ لتتحقق العدالة الإلهية على الأرض بواسطة خليفته، وخير ما يدلُّ على تلك العدالة الشمولية نظرته إلى الناس جميعهم من خلال شعاره الذي جعله دستورًا، الذ قال فيه عن النَّاس: «فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخُلْقِ»، فهذه العدالة والإنصاف تتحقق على أجناس البشر وإن كانوا يختلفون في المظهر واللون وغيرها، وتعطي للبعد الإنساني عمقًا ورؤية بعيدة في التعامل، أكثر شمولية في صورة الإخوة على أساس الدين وفي الخلق والتكوين الجسدي.

كان الإمام علي (عليه السلام) يدرك أنَّ العدالة مفتاحٌ لدخول الحقوق الأخرى، فلو انعدمت العدالة في المجتمع لانعدم ما دونها، لذا شدَّد على تحقيقها منطلقًا من أنَّ الناس جميعًا أحرار، يولدون ويموتون، وليس من حقِّ أيّ شخصٍ كان أن يسلبهم هذا الحق، فقد قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ آدَمَ لَمْ يَلِدْ عَبْداً وَلا أَمَةً، وَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ أَحْرارٌ»[١٨]، كما حذّر من انجرار الناس إلى بعضهم حتى يصل بعضهم إلى أن يتنازل عن حرّيَّته ليكون في موضع العبودية، فيفقد غاية وجوده، ويتحوّل إلى مسلوب الإرادة. وقد يتمثّل ذلك في خضوع الناس إلى الحكّام الظلمة الذين يسلبون الناس حريَّاتهم ويحولونهم إلى عبيد وجوارٍ؛ ليصبحوا هم أسيادًا وأحرارًا في حين يعاني الناس الذّلَّ والهوان. لذا نجد الإمام (عليه السلام) يحذّر من وقوع

الإنسان في موقع العبودية لغير الله، قال: «لاَ تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللهُ حُرّا»[١٩].

إنَّ المساواة العادلة بين أفراد المجتمع عند الإمام علي (عليه السلام) هي: (ليست شعارًا يرفع ولا كلمة تقال، بل هي جهد يبذل وعمل يعمل ومفهوم يطبق في المجتمع تطبيقًا جادًّا بلا تفاوت بين إنسان وإنسان وبلا ترخص لإنسان دون إنسان)[٢٠]. فكثيراً ما كان يقول مردّدًا: «إِنَّ النَّاسَ عِنْدَنَا فِي الْحَقِّ أُسْوَةٌ»[٢١]. حيث إنَّ هذا المعنى يدلُّ على تحقيق مبدأ العدالة بالمستوى الاجتماعي الأعم. وعن المساواة بين بني البشر ونبذ التفرقة بين الأفراد واعتماد العدل يقول علي (عليه السلام) في كتاب له إلى الأسود بن قطيبة صاحب حُلوان: «فَلْيَكُنْ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَكَ فِي الْحَقِّ سَوَاءً، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَوْرِ عِوَضٌ مِنَ الْعَدْلِ، فَاجْتَنِبْ مَا تُنْكِرُ أَمْثَالَهُ». (لو صدر من غيرك)[٢٢].

وفي إشارة إلى وجوب المحافظة على الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة والمساواة بين الناس يقول (عليه السلام): «اتَّقُوا اللهَ فِي عِبَادِهِ وَبِلاَدِهِ، فَإِنَّكُمْ مَسْؤُولُونَ حَتَّى عَنِ الْبِقَاعِ وَالْبَهَائِمِ، أَطِيعُوا اللهَ وَلاَ تَعْصُوهُ، وَإِذَا رَأَيْتُمُ الْخَيْرَ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا رَأَيْتُمُ الشَّرَّ فَأَعْرِضُوا عَنْهُ»[٢٣]. وكذلك قوله: «الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ لَهُ وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ»[٢٤]، تطبيقاً لمفهوم العدالة بين الناس.

فقد حَرَصَ الإمامُ علي (عليه السلام) على تطبيق مبدأ العدالة بين الناس عن طريق محاربة الظلم،

وأخذ الحق من الظالمين، وإرجاعه إلى أصحابه، لذا لم يترك مناسبة إلّا وأعلن فيها أنَّه يسعى إلى تطبيق مبدأ إحقاق الحق، وإن أنكره عليه الناس؛ لأنَّ الحق طريق موحش وعر، يتطلب من سالكيه الصبر والتحمُّل، كما يتطلَّب من الناس إعانة الإمام على تنفيذ العدالة؛ لأنَّ تطبيق العدالة هَمٌّ مشترك، فالظلم الاجتماعي يلحق الجميع، ولا يميز بين إنسان وآخر. لذا قال (عليه السلام): «أَيُّهَا النَّاسُ، أَعِينُونِي عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَايْمُ اللهِ لَأُنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ [مِنْ ظَالِمِهِ]، وَلَأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ كَارِهاً»[٢٥].

ومن جانب آخر يرى الإمامُ أنَّ العدل هو أفضل من الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر: «وَمَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِلَّا كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ. وَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ وَلَا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ وَأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ»[٢٦].

ومن جهة أخرى، وارتباطًا وثيقًا بعدالة الإمام المجتمعية فكرًا وسلوكًا كان الإمام حازمًا وحذرًا في مسألة الظلم ورفضه وتجنّبه على المستويين: الشخصي والعام، إذ يقول: «وَاللهِ لَأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّداً أَوْ أُجَرَّ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّداً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِباً لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ»[٢٧]. ويقول (عليه السلام) في هذا الصَّدد: «وَاللهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ

شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ»[٢٨].

أولى الإمامُ علي (عليه السلام) اهتمامًا منقطع النظير بالفقراء والمحرومين؛ إذ كان ينظر إليهم نظرة الحريص على تضييق مساحة الفقر، ورفع مستواهم المعيشي، لأنَّه يعلمُ أنَّ الفقر يمكن أن يسبب تدهورًا أخلاقيًّا وانحطاطًا نفسيًّا، لذا عمل منذ الساعات الأولى من تسنّمه الخلافة على إيقاف تضخّم الثروات بسبب التمييز في توزيع الثروة الذي سبب فوارق طبقيَّة بين أبناء المجتمع، فصارت طبقة تملك المال الذي يكسر بالفؤوس، وطبقة لا تملك ثوبًا تلبسه. لذا كان الإمام من الوهلة الأولى يعلن القسمة بالسويَّة، وإنَّ الناس متساوون في الثروة لا يمكن لأحد أن يحصل على أكثر من غيره في العطاء ما دام الجميع يخضعون لقانون المواطنة. فقد أعلن الإمام برنامجه الأول لمحاربة الفساد المالي وإعادة الحق لأصحابه: «**أَلا إِنَّ كُلَّ قَطِيعَةٍ أَقْطَعَهَا عُثْمَانُ، وَكُلَّ مَالٍ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِ اللهِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ فِي بَيْتِ المَالِ، فَإِنَّ الحَقَّ القَدِيمَ لا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَلَوْ وَجَدْتُهُ وَقَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ، وَفُرِّقَ فِي البُلْدَانِ، لَرَدَدْتُهُ إِلَى حَالِهِ؛ فَإِنَّ فِي العَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَنْهُ الحَقُّ فَالجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ**»[٢٩].

ولقد أوصى الإمامُ علي (عليه السلام) مالك الأشتر (رحمه الله) بإلزام التقوى والإنصاف والعدل بين الناس وإظهار الورع والحلم وتطبيق العدالة الإلهية في الأرض، حيث يوصيه قائلًا: «**فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَامْلِكْ هَوَاكَ، وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لاَ يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا**

فَـيَا أَحْبَبْـتَ وَكَرِهْـتَ»[٣٠].

### ٣- المطلب الثالث: العدالة والمساواة على المستوى الاقتصادي

إنّ أفراد المجتمع منذ بداية حياتهم يولدون غير متساوين في الحقوق والفرص والمستحقات، وهذا الأمر يعود بطبيعة الحال إلى عوامل جمَّة، منها: العامل الوراثي، والبيئة الاجتماعية، والعامل الاقتصادي، وعوامل التربية والفوارق الطبقية وغيرها، وهذه العوامل كفيلة بالانعكاس على قدراتهم وإمكانياتهم وأوضاعهم بعدم تحقيق مستوى واحد من المساواة والحقوق والواجبات، وفي النهاية نحصل على نتيجة خلاصتها عدم حصول كل أفراد المجتمع على أجور متساوية.

إنّ مسألة التساوي في الأجور وفي المعيشة لأفراد المجتمع مشكلة أساسية أخذت جانبًا مهمًّا ومساحة واسعة من الفكر الإسلامي، ففي كتاب (اقتصادنا) للشهيد محمد باقر الصدر (قدس) (١٣٥٣هـ/ ١٤٠٠هـ - ١٩٣٥م/ ١٩٨٠م) نجده يتناول هذه المسألة بإسهاب حيث يرى: بـ(أن يكون المال موجودًا لدى أفراد المجتمع ومتداولًا بينهم، إلى درجة تتيح لكل فرد العيش بالمستوى العام، أي أن يحيى جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكنَّه تفاوت درجة، وليس تناقضًا كليًّا في المستوى، كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي)[٣١].

فقد تبنَّى النظام الحقوقي الإسلامي عددًا من الإجراءات

تستهدف موازنة المستوى المعيشي بين أفراد المجتمع؛ لتقليل الفوارق الطبقية الواسعة، فإتباع سياسةٍ ماليَّةٍ مناسبةٍ ولا سيّما ما يتعلق بالتشريع الضريبي وإنفاق عوائدها في الحفاظ على التوازن العام، ووضع أراضٍ تحت تصرف الدولة، وإنفاق عائداتها لدعم التوازن العام[٣٢]، إذ تمثل هذه الفكرة إجراءات أساسية للصالح العام، ولتحسين المستوى المعيشي، على الأخص فيما يتعلق بتوسيع القطاع العام، وفي هذا الصدد يقول السيد محمد باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا): (وقد يكون أروعُ نصٍّ تشريعي يحدِّد وظيفة الفيء، ودوره في المجتمع الإسلامي بوصفه قطاعًا عامًّا، هو المقطع القرآني في سورة الحشر)[٣٣].

ومضمون ذلك أن يكون مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع ومنع احتكار الثروات، بل أن يعم التساوي والشعور بالمحتاج والمسكين، قال تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٣٤].

وقد أكَّد الإمام علي (عليه السلام) ضرورة توزيع الفيء بالتساوي لمستحقيه من أفراد المجتمع، إذ قال: «وَالْفَيْءُ فَقَسَّمَهُ عَلَى مُسْتَحِقِّيهِ»[٣٥]، وفي موضعٍ آخر قال: «لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً...»[٣٦].

وهذا الأمر ليس بغريب عن الإمام (عليه السلام)، فكان جلُّ همِّه

التوزيع العادل بين الرعية وإنصافهم ونبذ الظلم بينهم، فقد جاء في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى واليه في مصر مالك الأشتر النخعي (٥٩٥ م/ ٦٥٨ م - ٢٥ ق. هـ/ ٣٨هـ): «ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً وَاحْفَظْ لله مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقِسْماً مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ»[٣٧].

فمن النَّص المتقدّم الذي أكَّده الإمام علي (عليه السلام) أراد أن يضع المسؤولية اللازمة على الحكومة بتوفير العيش الكريم والحياة العادلة لكلِّ فردٍ من أفراد المجتمع[٣٨]، وتوجد مجموعة من التشريعات الإسلامية ذات الصلة بمبدأ التوازن وتحقيق العدالة والمساواة، من أمثال محاربة اكتناز النقود، وإلغاء الفائدة، وتشريع أحكام الإرث، وإعطاء الدولة صلاحيات ضمن منطقة الفراغ المتروكة لها في التشريع الإسلامي، وإلغاء الاستثمار الرأسمالي للثروات الطبيعية الخام[٣٩].

في ضوء الفكر التشريعي الإسلامي فإن جميع أفراد المجتمع متساوون في تحمّل المسؤولية، وفي الجزاء والحقوق المدنية، ومن ثَمَّ تنعدم الفروق الطبقية بين الأفراد على أساس اللون، الحاكم والمحكوم، مستوى الثَّراء[٤٠]. وقد بيَّن القرآنُ الكريم ذلك بعددٍ

من الآيات الكريمة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لله وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَالله أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ الله كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[41].

وقد وصف أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ذلك بدقّة في عهده إلى مالك الأشتر واليه على مصر بقوله: «أَنْصِفِ الله وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ الله كَانَ الله خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ الله أَدْحَضَ حُجَّتَهُ (أبطل) وَكَانَ لله حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ»[42]. لذلك كانت رعاية الشؤون المتعلّقة بالأفراد وتحقيق متطلباتهم وتوفير العيش السعيد لهم وتلبية حوائجهم كلّها على درجة من الأهمية القصوى في النظام التشريعي الإسلامي آنذاك[43].

## ٤ - المطلب الرابع: العدالة والمساواة على المستوى السياسي (القضاة والولاة)

أقام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مدة خلافته دولة قوامها العدل الإلهي على الرغم من الحروب التي نشبت بالضد منه، وعندما كان العدل هو المشروع والركيزة التي انطلق منها في دولته؛ فقد اهتم (عليه السلام) بصورة دقيقة بمن يمثلون دولة العدل الإلهي وهم القضاة والولاة، لأنَّهم مَن تقع عليهم مهمَّة تطبيق العدل الإلهي على الأرض، وبذلك قد وضع الأسس والمبادئ والصفات الموضوعية التي يقوم عليها صرح تلك الدولة.

حفلت خطب الإمام علي (عليه السلام) بالكثير من الإشارات تصريحًا وتلميحًا عن الأوضاع السياسية والاجتماعية، وما تركتهُ من آثار سيئة على المجتمع حتى بعد تولّيهِ الخلافة (عليه السلام)، إذ لم يستطع المجتمع أن يتخلّص من تلك الآثار ولاسيما أنَّ قادة الحزب القرشي المتنفذين ما فتئوا يعارضون السياسة الإصلاحية التي تبنَّاها الإمام (عليه السلام) وأعلنها حين اختارهُ الناس للبيعة بعد مقتل عثمان بن عفان، فكان أوَّل ما بدأ بهِ برنامجهُ الإصلاحي تغيير ضوابط توزيع العطاء وإعادته إلى ما كان عليه أيَّام رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولقد أفرز هذا الإجراء معارضة شديدة من الزعامات القرشية الذين كبر عليهم أن يساوي بهم غيرهم بدعوى سبقهم في الجهاد ونصرة الإسلام، وهذا ما صرَّح به طلحة والزبير عندما سألهم الإمام (عليه السلام) عن أسباب خلافهما لهُ بقولهم[٤٤]: (إنَّك جعلت حقّنا في القسم كحق غيرنا وسويت بيننا وبين من لا يماثلنا فيما أفاء الله تعالى علينا بأسيافنا ورماحنا وأوجفنا عليهِ بخيلنا أو رجلنا وظهرت عليهِ دعوتنا)[٤٥]، فكان ردُّ الإمام (عليه السلام) حاسمًا بقولهِ: «**قَد وَجَدتُ أَنَا وأنتُما رَسولَ الله صلّى الله عليه وآله يَحكُمُ بِذلِكَ. وأمّا قَولُكُما: جَعَلتَ فَيئَنا وما أفاءَتهُ سُيوفُنا ورِماحُنا سَواءً بَينَنا وبَينَ غَيرِنا، فَقَديماً سَبَقَ إلَى الإسلامِ قَومٌ ونَصَروهُ بِسُيوفِهِم ورِماحِهِم فَلَم يُفَضِّلهُم رَسولُ الله (صلّى الله عليه وآله)، وَالله سُبحانَهُ موفٍ السّابِقَ وَالمُجاهِدَ يَومَ القِيامَةِ**

أعمالُهم»[٤٦].

لقد قدَّم الإمام علي (عليه السلام) أفضل انموذج للحاكم العادل للإنسانية في كل مكان وزمان، في التضحية والنزاهة والمحاسبة؛ إذ يقول في عهده لمالك الأشتر حين ولّاه مصر: «ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ»[٤٧]، وهذا الحديث مصداقٌ لقوله: «هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ الْيَمَامَةِ مَنْ لا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ وَلا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَاناً وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى»[٤٨].

لقد رفض أمير المؤمنين كافة أشكال الطبقية للمنتفعين والوجهاء والاستغلالين، وطبَّق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بمبدأ العدالة والمساواة، بلا أي تفضيل لقرشي، أو هاشمي، أو لأفراد العائلة إخوة أو أبناء، أو من المهاجرين أو الأنصار، أو عربي أو أعجمي، مسلم أو غير مسلم. وهذا الأمر لم يعجب بعضهم الذين عبَّروا عن غضبهم بأنَّهم عرب أو مسلمون من المهاجرين والأنصار. فقال (عليه السلام) في خطبة توعوية للناس: «يا مَعشَرَ المُهاجِرينَ وَالأَنصارِ، أَتَمُنّونَ عَلَى الله ورَسولِهِ بِإِسلامِكُم بَلِ الله يَمُنُّ عَلَيكُم أن هَداكُم لِلإِيمانِ إن كُنتُم صادِقينَ.. فَأَمّا هذَا الفَيءُ فَلَيسَ لِأَحَدٍ فيهِ عَلى أَحَدٍ أَثَرَةٌ، قَد فَرَغَ الله مِن قَسمِهِ، فَهُوَ مالُ الله وأنتُم عِبادُ الله المُسلِمونَ»[٤٩].

لقد كان خليفة المسلمين وإمام عصره علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إمام عدلٍ منصف، بذل حياته كلّها لإنصاف الناس، وحثَّ

الرؤساء والحكام وولاته على إقامة العدل ونصرة المظلوم؛ لذا نراه يشدِّد على تطبيق المساواة في كل شيء، كي يشعر الناس بالعدل، ويسود المجتمع مظاهر الحق والعدل والمساواة. ووجب ذلك على الحكام أنفسهم، إذ تتحقَّق العدالة الاجتماعية حينما يكون الحكام عدولًا، أي أن (جمال السياسة العدل)[٥٠]. وجاء هذا على وفق القرآن الكريم الذي يصرح بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[٥١]، وكذلك قوله ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٥٢].

ولو راجعنا ما تطرَّق إليه الإمام علي بن أبي طالب في أقواله بخصوص هذا الموضوع، لوجدنا أنَّه قد حدَّد الإطار النظري لواجبات الحاكم والمحكوم، فواجبات الحاكم هي:

١. ترك الطمع ومخالفة الهوى.
٢. الشفافية والوضوح مع الرعية.
٣. عدم الاحتجاب عن الرعية.
٤. طلب المشورة من الناس.
٥. الزهد في المعيشة.
٦. حفظ الأمن.
٧. التربية والتعليم.
٨. إقامة الفرائض.
٩. منع الظلم وإحقاق حقوق الضعفاء.
١٠. القضاء بالعدل.
١١. الحفاظ على الأموال العامة.
١٢. جباية الفيء والصدقات وتوزيعها بالحق على مستحقيها.

وفي المقابل، فإن واجبات المحكومين تتلخص في:

١- الوفاء بالبيعة.

٢- الطاعة للحاكم[٥٣].

أمَّا الصفات التي كان يريدها الإمام (عليه السلام) الى من يتولّى القضاء فهي على النَّحو الآتي:

١- القدرة على التدبّر وسعة الصدر؛ إذ يقول: «مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ»[٥٤]، وهذا الكلام يعني أن يكون القاضي ذا مقدرة على تصريف الأمور بحنكة وتمييز الحكم من دون الاختلاط عليه، أمَّا معنى تُمحّكُهُ الخصوم أي الصبر على الخصم في اللجاجة والتمادي.

٢- على القاضي أن «لَا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ»[٥٥]، ويعني التدقيق والتأنّي في إصدار الحكم قبل الوقوع في الخطأ والزلل والرأي والدِّين.

٣- وأن «لَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ»[٥٦]، وتعني أن يكون منزّهًا من الطمع والجشع وغيرها.

٤- التأني في إقرار الحكم: ويصف الأمير تلك النقطة بالقول: «وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ»[٥٧]. وتعد هذه النقطة من أهم المرتكزات في حكم القضاة، حيث يحتاج إلى دراسة عميقة وشاملة للخصمين قبل أن يبت بالمسألة بينهم، ويحتاج إلى ورع ودراية وإلمام بالأمور.

٥- عدم التبرُّم بمراجعة الخصم: «وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ»[٥٨].

٦- الصبر حتى تكشف حقائق الأمور: «وإيَّاك والمَلَالَةَ، فإنَّها من السُّخْفِ والنَّذَالَةِ»[٥٩].

٧- ويجب على القضاة أن يكونوا «أَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ»[٦٠].

٨- عدم التأثر بالإطراء أو

الإغراء: «لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ»(٦١).

وتعد انطلاقة الإمام نحو المساواة العادلة والحكم بإنصاف بين الناس، مسألة مبدئية في سلوكه أصيلة في رؤيته، فهي لم تكن ردة فعلٍ واستجابة للمطالب الشعبية أو مناورة سياسية، بل هي حقٌّ للإنسان، قد حمل لواءَ المطالبة به قبل توليه الحكم، إذ أشار على عمر بن الخطاب بـ «إِقَامَةِ الْحُدودِ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَالْحُكْمِ بِكِتَابِ اللهِ فِي الرِّضا وَالسَّخَطِ، وَالْقِسْمِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ»(٦٢). وله أيضًا قولٌ بيَّن فيه أهمية العدل والمساواة وضرورته بين الناس، قال فيه: «أَلا وأَيُّما رَجُلٍ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالأَنصارِ مِن أصحابِ رَسولِ اللهِ (صلّى الله عليه وآله) يَرى أَنَّ الفَضلَ لَهُ عَلى مَن سِواهُ لِصُحبَتِهِ، فَإِنَّ الفَضلَ النَّيِّرَ غَدا عِندَ اللهِ، وثَوابَهُ وأجرَهُ عَلَى اللهِ، وأَيُّما رَجُلٍ اِستَجابَ للهِ وَلِلرَّسولِ فَصَدَّقَ مِلَّتَنا ودَخَلَ في دِينِنا وَاستَقبَلَ قِبلَتَنا، فَقَدِ استَوجَبَ حُقوقَ الإِسلامِ وحُدودَهُ، فَأَنتُم عِبادُ اللهِ، وَالمالُ مالُ اللهِ يُقسَمُ بَينَكُم بِالسَّوِيَّةِ، لا فَضلَ فيهِ لِأَحَدٍ عَلى أَحَدٍ، ولِلمُتَّقينَ عِندَ اللهِ غَدًا أَحسَنُ الجَزاءِ وأَفضَلُ الثَّوابِ، لَم يَجعَلِ اللهُ الدُّنيا لِلمُتَّقينَ أَجرًا ولا ثَوابًا وما عِندَ اللهِ خَيرٌ لِلأَبرارِ».

ويرى الإمام علي (عليه السلام) أن أفضل الخلق المقربين إلى الله تعالى هم العادلون الذين يحكمون بالقسطاس المستقيم من دون تحيّز أو ميول، قال: «فَاعْلَم أَنَّ أَفْضَلَ عِبادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ إِمامٌ عادِلٌ»(٦٣)، بل كان يؤكّد أنّ «زمانَ العادلِ خيرُ الأزمنة وزمانَ الجائرِ شرُّ الأزمنة»(٦٤).

وكذلك قوله: «أَنَّ أَفْضَلَ عِبَادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ إِمَامٌ عَادِلٌ هُدِيَ وَهَدَى فَأَقَامَ سُنَّةً مَعْلُومَةً وَأَمَاتَ بِدْعَةً مَجْهُولَةً... وَإِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ إِمَامٌ جَائِرٌ ضَلَّ وَضُلَّ بِهِ»[٦٥]، ولم ينتهِ الأمر إلى هذا الحدّ عند الإمام، بل نراه يجعل من العدل الفيصل والحكم في دخول الجنة، وكأنَّ العدل عنده بين العباد أشبه بالهوية التي يعبُر عن طريقها صاحبها، فنراه ينصح الإنسان بصورة عامة وصاحب السلطة بصورة خاصة أن يكون عادلًا، قائلاً: «إِيَّاكَ وَالْجَوْرَ فَإِنَّ الْجَائِرَ لا يَشُمُّ رائِحَةَ الْجَنَّةَ»[٦٦].

أمَّا في عهده (عليه السلام)، إلى محمد بن أبي بكر (١٠هـ/ ٣٨هـ - ٦٣١م/ ٦٥٨م)، حين قلّده مصر أوصاه أن يكون ليِّن التعامل، عادلًا بين الناس بالتساوي، وعاملهم بالتي أقوم: «فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ وَلَا يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ»[٦٧]. ولم ينتهِ الأمر إلى ذلك، بل نراه يوجّه وصاياه للحاكم بالعدل والقسط وعدم الظلم للرعية: «أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ (أبطل) وَكَانَ للهِ حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ»[٦٨].

وفي المضمون نفسه يقول: «عَامِلْ سَائِرَ النَّاسِ بِالْإِنْصَافِ»[٦٩]. لأنَّ الشخص الذي لا يتمتع بميزة العدالة في حكمه مع الآخرين لا يصلح أن

يكـون غير المتّقي قائـدًا للمسـلمين أو قاضيًا أو شـاهدًا فـي المـسائل القضائية أو إمامًـا للـصلاة، ولا يصبـح تبنّـي المواقـف تبعًـا لأنبائـه وآرائـه كونـه فاقـدًا للمصداقيـة[٧٠]، فالحاكـم عنـده مسـؤول أمـام الله وعليـه تقـع تحمّـل المسـؤولية أمـام الأمـة، فيقـول (عليـه السلام) لولاتـه: «فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوائِجِهِمْ فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاءُ الْأُمَّةِ»[٧١].

ويخاطـب الإمـام مالـك الأشـتر ناصحًـا لـه: «وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوُلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ»[٧٢]. ومـن كتـاب لـه (عليـه الـسلام) إلى بعـض عمالـه متوعـدًا: «وَإِنِّي أُقْسِمُ بِاللهِ قَسَماً صَادِقاً، لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً، لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ (المال) ثَقِيلَ الظَّهْرِ، ضَئِيلَ الْأَمْرِ (ضعيف) وَالسَّلَامُ»[٧٣].

إنَّ رفـض الجـور وتأكيـد المسـاواة والعدالـة فـضلاً عـن بعـدهما المعنـوي والمجتمعـي، لهما بعـدٌ سـياسي ومـادي عنـد الإمـام، وذلـك بتحقيـق الاسـتقرار؛ إذ يقـول: «ثَبَاتُ الدُّوَلِ بِإِقَامَةِ سُنَنِ الْعَدْلِ»، وكذلـك قولـه: إنَّ «بِالْعَدْلِ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ»[٧٤].

وبعـد ذلـك ينقـل الإمـام علي (عليـه الـسلام) حديثًـا سـمعه عـن النبـي محمـد (صلّى الـه عليـه وآلـه) (١٧ ربيـع الأول مـن عـام الفيـل/ ١١هـ - ٥٧١م/ ٦٣٢م) يؤكـد فيـه المساواة وإنصـاف الضعيـف المحتـاج حتـى تتحقـق العدالـة الإلهيـة في الأرض: «فَـإِنِّي سَـمِعْتُ رَسُـولَ الله (صلّى الله

عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ»[٧٥].

وفي قمّة غضبه من أولئك المسؤولين الذين تجرَّؤوا على العامل الفقير يقول: «وَاللهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَعَلاَ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هَوَادَةٌ، وَلا ظَفِرَا مِنِّي بِإِرَادَةٍ، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وَأُزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا»[٧٦].

إنّ المساواة العادلة تقوي شأن السلطان داخليًّا وخارجيًّا، «فَإِذا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا، عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ، وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ، وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ، وَجَرَتْ عَلَى أَذْلاَلِهَا السُّنَنُ، فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ، وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ، وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ»[٧٧].

وأمّا عن حفظ المال وهو من حق الناس على السلطة، فيقول من كلام له لمَّا عوتب على التسوية في العطاء: «أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الآخِرَةِ، ويَكْرِّمُهُ فِي النَّاسِ ويُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ»[٧٨]. يقول محذّرًا شريح بن الحارث القاضي (٣٠هـ/ ٧٨هـ - ٥٩٠/ ٦٩٨م): «فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لا تَكُونُ ابْتَعْتَ هذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلاَلِكَ، فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الآخِرَةِ»[٧٩].

وعن إقامة العدل والمساواة بين بني البشر ونبذ التفرقة بين الأفراد واعتماد العدل، يقول الإمام علي (عليه السلام) في كتاب له إلى الأسود بن قطيبة صاحب حُلوان: «فَلْيَكُنْ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَكَ فِي الْحَقِّ سَوَاءً، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَوْرِ عِوَضٌ مِنَ

الْعَدْلِ، فَاجْتَنِبْ مَا تُنْكِرُ أَمْثَالَهُ»[٨٠].

وفي المضمون نفسه حول العدل والمساواة يقول موصيًا بعض عماله: «وَاخفِض لِلرَّعِيَّةِ جَناحَكَ، وَابسُط لَهُم وَجهَكَ، وألِن لَهُم جانِبَكَ. وآسِ بَينَهُم فِي اللَّحظَةِ والنَّظرَةِ، وَالإِشارَةِ وَالتَّحِيَّةِ؛ حَتّى لا يَطمَعَ العُظَماءُ فِي حَيفِكَ، ولا يَيأَسَ الضُّعَفاءُ مِن عَدلِكَ»[٨١].

ويوجه (عليه السلام) رسالة إلى أحد ولاته محذّرًا إيَّاه من الظلم والعدوان: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»[٨٢].

إنَّه الموقف الواضح والفكر الذي يفصح عنه، إنَّه (نهج البلاغة) للإمام علي (عليه السلام)، إنَّه وثيقةٌ جامعة تعالج الإنسان داعية إياه إلى المطالبة بحقوقه كاملة التي أوجبها الله له، وإيَّاه تحثُّ كي يؤدي واجباته تجاه خالقه ونفسه ومجتمعه والبشرية جمعاء، محذرة من أي تلكؤ أو تساهل بداعي الخوف أو الضعف. لكن ذلك على ما يبدو بعد الإمام علي (عليه السلام) أصبحت المساواة والعدالة في موضع غير الذي كانت عليه في زمانه ممَّا دفع علي الوردي بالقول: (إنَّ المساواة دُفنت مع علي في قبره)[٨٣].

كانت تلك الموضوعات التي عرضناها - ولو بشيء من الإيجاز لمعرفة العدالة والمساواة التي طبقها الإمام علي (عليه السلام) في زمنه، وكيف أنَّه كان عادلًا إلى أبعد الحدود، لدرجة لم ينم فقير جائع عنده، كيف لا وهو صاحب اليتامى

وأبو المساكين والفقراء، فموضوعات العدالة وإنصاف الفقير والمعوز كانت ديدن عمله وهمّه الأكبر الذي ما برح يسايره، لكي يصل إلى حلول تطبيقية لمشاكل شائكة استشرت في زمنه.

فقد أرسى الإمام علي (عليه السلام) القواعد والأسس لبناء دولة إسلامية قوامها الشريعة الدينية الحقّة، التي تعمل على خلاص البشرية جميعا دون مجتمع معين، هادفةً إلى تحقيق العدالة الإلهية بين البشر في الأرض، وأن تكون نصرة للمحتاج الفقير دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الطائفة أو درجة القربى، حتى لا تكون هنالك دولة تعمل على المشاعر والعواطف أو على حساب الآخرين.

## الخاتمة

شغلت قضية حقوق الإنسان عبر العصور البشرية المتوالية وإلى يومنا هذا الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا المجال؛ لما لها من الأولوية ضمن متطلبات البشريّة وغاياتها وهمومها وهواجسها، حتى غدت هدفًا ووسيلة يصبو إليها الإنسان لضمان العيش بسعادة وحرية تامة، فقد أعطى الإمام علي (عليه السلام) للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مفهومها الحقيقي، وذلك عن طريق إنصاف فئات المجتمع كافة من دون تحيّز لطرف دون آخر، ففي ظلِّ حكمه الراشد وضع قواعد أساسية ونظمًا وأبعادًا مهمة لذلك المفهوم وجعل له الأولوية عنده، فعن طريق المساواة والحكم العادل يعيش الإنسان بسعادة تامَّة. فهذه المسألة إنما نجدها في الموقف الواضح والفكر الذي يفصح عنه، إنَّه (نهج البلاغة) للإمام علي

(عليه السلام)، فهو وثيقة جامعة تعالج أحوال الإنسان كافة داعية إيَّاه إلى المطالبة بكامل حقوقه التي أوجبها الله له، وإيَّاه تحثُّ كي يؤدي واجباته تجاه خالقه ونفسه ومجتمعه والبشرية جمعاء، محذرة من أيّ تلكؤ أو تساهل بداعي الخوف أو الضعف.

لقد شغلت فكرة المساواة والعدالة حيّزًا واسعًا في فكر الإمام من أجل تحقيق حق المساواة العادلة بين الناس وإرسائها بينهم، فلم يكن هناك شخص مقرب عنده له حقوق وامتيازات دون آخر، فحق الفرد والجماعة سواء، فقد أعلن (عليه السلام) منذ اليوم الأول من تولّيه الحكم مبدأ تحقيق العدالة، والتزامه بنهج المساواة بين الناس، واتخذ قراره الصارم بإلغاء سياسة التمييز في العطاء، وساوى بين الناس من دون أيّ تفضيلٍ أو تمييز، فلم يكن أي شخص تعرَّض إلى الظلم في زمنه من دون استحقاقه ولم يكن هناك فقير أو جائع لم يأخذ حقَّه، بل كان الجميع يتمتع بمبدأ العدالة والمساواة والإنصاف؛ لذا شهد حكمه دولة عادلة تسعى للمساواة بين الناس وتحقيق العدالة التامة وتوفير العيش، فما أحوج الأمة الإسلامية وهي تعيش الطائفية والمحن والويلات ومآسي فقدان العدالة والمساواة، أن تقرأ تلك الشخصية الخالدة لتتعرف على سمو تعاليم الإسلام وبراءته ممَّن يمارس باسمه الظلم والعدوان وانتهاك الحقوق.

## هوامش البحث

(١) إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٠٠٩، ص٣، رابط الملف http://ademrights.org

(٢) المصدر السابق، ص ٣.

(٣) سورة الحجرات / آية ١٣.

(٤) مجلة أهل البيت (عليهم السلام)، ١٩، تاريخ النشر يناير ٢٠١٦، رابط المجلة على الانترنت:

http://abu.edu.iq/research/journals/ahl-al-bayt/issues/19

(٥) السرخسي، شمس الدين (٤٠٩هـ/ ٤٩٠هـ - ١٠٠٩م/ ١٠٩٠م). المبسوط، ج٥، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ، ص٢٣.

(٦) الشامي، محمد بن يوسف الصالحي (؟/ ٩٤٢هـ). سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، ج٨، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ص٤٨٢.

(٧) عبده، الشيخ محمد (١٢٦٦هـ/ ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩م/ ١٩٠٥م). شرح نهج البلاغة، ج٣، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٠، ص ١٠٢.

(٨) سورة النحل، آية ٩٠.

(٩) دخيل، علي محمد علي. شرح نهج البلاغة، دار الكتب، بيروت، ٢٠١١م، ص ٦٥٦.

(١٠) إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، ص٤.

(١١) الرضي، الشريف (الجامع) (٣٥٩هـ/ ٤٠٦هـ - ٩٧٠ م/ ١٠١٦م). نهج البلاغة، كتاب٣٠، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تبريزيان، إيران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠هـ، ص٥٠٤.

(١٢) إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، ص٤.

(١٣) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

(١٤) الحراني، أبو محمد. تحف العقول عن آل الرسول، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط ٤، قم، مؤسسة النشر، ١٤٢٠هـ، ص ٨٨.

(١٥) الموسوي، الشريف الرضي. نهج البلاغة، خطبة رقم ٢٧، ط١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٧.

(١٦) مرتضى المطهري، في رحاب نهج البلاغة، الدار الإسلامية، بيروت، ط١،١٩٩٢، ص٨٢.

(١٧) عبده، الشيخ محمد. شرح نهج البلاغة، ج٢، ص ٥٢.

(١٨) الكليني، الشيخ (٢٥٥هـ/ ٣٢٩هـ - ٨٦٨م/ ٩٤١م). الكافي ج ٨، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٢، ١٣٦٢ ش، ص ٦٩.

(١٩) إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، ص ٧.

(٢٠) جعفر، د. نوري (١٣٣٢هـ/ ١٤٢٢هـ - ١٩١٤م/ ١٩٩١م). فلسفة الحكم عند الإمام، ط٢، القاهرة، دار المعلم، ١٩٧٨، ص ٨.

(٢١) الرضي، الشريف. نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي، ص ٥٧١. وأيضاً، السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص٨٥.

(٢٢) نهج البلاغة، ج٣، ص ١١٦.

(٢٣) عبده، الشيخ محمد. شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٨.

(٢٤) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ٨٥.

(٢٥) إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، ص ٨.

(٢٦) نهج البلاغة، ج٤، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢٧) الشيرازي، السيد محمد الحسيني (١٣٤٧هـ/ ١٤٢٢هـ - ١٩٢٨م/ ٢٠٠١م). آثار الظلم في الدنيا والآخرة، بيروت، مؤسسة المجتبى، ٢٠٠١، ص ٦.

(٢٨) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ٧٨.

(٢٩) نقلاً عن: إبراهيم، جميل عودة. مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، ص ٩.

(٣٠) شرح نهج البلاغة، ج٥، ص ١٣٥.

(٣١) الصدر، السيد محمد باقر. اقتصادنا،

ط٢٠، بيروت، دار المعارف للمطبوعات، ١٩٨٧، ص ٦٨٢.

(٣٢) الرهيمي، أ.د سعد خضير عباس. الوعي الفكري للفرد ومسؤولية الدولة الإنسانية أساس التغيير الاجتماعي في حتمية المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام)، بحث منشور في مجلة المبين، تحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العدد السادس، السنة الثالثة، العراق- كربلاء، ٢٠١٨م، ص ٦٧.

(٣٣) الصدر، محمد باقر. اقتصادنا، ص ٦٦٥- ٦٦٦.

(٣٤) سورة الحشر: الآية ٧.

(٣٥) دخيل، علي محمد علي. شرح نهج البلاغة، ص ٦٧٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٦٤.

(٣٧) عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة ٤/ ٦/ ٢٠١٩، رابط الملف: http:// bit. 2vktcf9\iy

وأيضاً: الرهيمي، أ.د. سعد خضير عباس. الوعي الفكري للفرد ومسؤولية الدولة الإنسانية أساس التغيير الاجتماعي في حتمية المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام)، بحث منشور في مجلة المبين، ص ٦٨.

(٣٨) ينظر: الصدر، محمد باقر. اقتصادنا، ص ٦٦٤.

(٣٩) الرهيمي، أ.د. سعد خضير عباس. أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، بحث منشور في مجلة المبين، تحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العراق - كربلاء، السنة الثانية، العدد الثالث، نيسان ٢٠١٧، ص ٩٦- ٩٧.

(٤٠) الرهيمي، أ.د. سعد خضير عباس. الوعي الفكري للفرد ومسؤولية الدولة الانسانية أساس التغيير الاجتماعي في حتمية المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام)، ص ٦٨.

(٤١) سورة النساء: الآية ١٣٧.

(٤٢) نهج البلاغة، ج٣، شرح عبده، محمد. ص٨٥. وكذلك عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، موقع على الإنترنت،

تاريخ الزيارة ٤/٦/ ٢٠١٩، في الرابط التالي:

2vktcf\http:// bit.iy

(٤٣) ينظر: الموسوي، د. السيد علي مير، د. السيد صادق حقيقة. مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام والمذاهب الأخرى، تعريب خليل زامل العصامي، ط١، إصدارات المجمع العلمي العالي للثقافة والفكر الإسلامي، بيروت، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٢٤٨.

(٤٤) أنسام غضبان عبود الباهلي وقاسم عبد سعدون الحسيني، الخطاب الوعظي وهدفهُ الإصلاحي في سيرة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) جوانب من خطبة الوسيلة انموذجًا، بحث منشور في مجلة المبين، العدد السابع، السنة الثالثة، كربلاء، حزيران ٢٠١٨، ص ١٠٩.

(٤٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٧٠، ص ٤١- ٤٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٧) نهج البلاغة: ٣/ ٩٤.

(٤٨) نهج البلاغة: خطب الإمام علي (عليه السلام)، ج ٣، ص ٧٢.

(٤٩) الشريدة، عبد الله. الإمام علي (عليه السلام) القائد السياسي الأمثل، بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٤٢٩هـ، ١٠٦.

(٥٠) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٥١) سورة النساء: آية ٥٨.

(٥٢) سورة النحل: آية ٩٠.

(٥٣) العبد الله، الدكتور حامد، الدكتور عبد الله سهر. العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) - الأول، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الزيارة ٢٢/ ٧ / ٢٠١٩، رابط الملف:

http://arabic.balaghah.net/content

(٥٤) نهج البلاغة، ٣/ ٩٤.

(٥) المصدر نفسه، ٩٤.

(٥٦) أ.د. حاكم حبيب الكريطي، صفات القضاة والولاة في نهج البلاغة، قراءة تأويلية، بحث منشور في مجلة المبين، رئيس التحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العدد السابع، السنة الثالثة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٨، ص ١٤٧.

(٥٧) نهج البلاغة، ٣/ ٩٤.

(٥٨) المصدر نفسه/ ص ٩٤.

(٥٩) حاكم حبيب الكريطي، صفات القضاة والولاة في نهج البلاغة، قراءة تأويلية، ص ١٥١.

(٦٠) نهج البلاغة، ٣/ ٩٤.

(٦١) المصدر نفسه، ٩٤.

(٦٢) ينظر: السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ١٠٠.

(٦٣) الرضي، الشريف، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي، ص ٢٨٧.

(٦٤) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ٧٨.

(٦٥) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٦٧) نهج البلاغة، ج٣، ص ٢٧.

(٦٨) نهج البلاغة، ج٣، ص ٨٥.

(٦٩) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ١٠١.

(٧٠) ينظر: شمس الدين، محمد مهدي (١٣٥٤هـ/ ١٤٢١هـ - ١٩٣٦م/ ٢٠٠١م). دراسات في نهج البلاغة، ط٢، بيروت، دار الزهراء، ١٩٧٢، ص ٣٥.

(٧١) السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ١٧٧.

(٧٢) الرضي، الشريف. نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي، ص ٧٥.

(٧٣) نهج البلاغة، ج٣، ص ٢٠.

(٧٤) نقلاً عن: السعد، غسان. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ٩٦.

(٧٥) نهج البلاغة، ج٣، ص ١٠٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ج٣، ص ٦٧.

(٧٧) ينظر: السعد، غسان. حقوق الانسان عند الإمام علي (عليه السلام)، ص ٩٧.

(٧٨) نهج البلاغة، ج٢، ص ٧.

(٧٩) نهج البلاغة، ج٣، ص ٤.

(٨٠) نهج البلاغة، ج٣، ص ١١٦.

(٨١) نهج البلاغة، ج٢، ص ١٨٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١٩٨- ١٩٩.

(٨٣) الوردي، د. علي (١٣٣٣هـ/ ١٤١٥هـ - ١٩١٣م/ ١٩٩٥م). وعاظ السلاطين، ط٢، لندن، دار كوفان، ١٩٩٥، ص ١٦٥.

## قائمة المصادر والمراجع


١- أنسام غضبان عبود الباهلي وقاسم عبد سعدون الحسيني، الخطاب الوعظي وهدفهُ الإصلاحي في سيرة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) جوانب من خطبة الوسيلة انموذجًا، بحث منشور في مجلة المبين، العدد السابع، السنة الثالثة، كربلاء، حزيران ٢٠١٨.

٢- أبو محمد الحرّاني، تحف العقول عن آل الرسول، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط ٤، قم، مؤسسة النشر، ١٤٢٠ هـ.

٣- جميل عودة إبراهيم، مفهوم المساواة والعدالة في منظومة الإمام علي (عليه السلام)، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٠٠٩.

٤- حامد العبد الله، الدكتور عبد الله سهر. العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) - الأول، مقال منشور على الانترنت، رابط الملف:

http://arabic.balaghah.net/conten

٥- حاكم حبيب الكريطي، صفات القضاة والولاة في نهج البلاغة، قراءة تأويلية، بحث منشور في مجلة المبين، رئيس التحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العدد السابع، السنة الثالثة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٨.

٦- السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط٢٠، بيروت، دار المعارف للمطبوعات، ١٩٨٧.

٧- السيد محمد الحسيني الشيرازي، (١٣٤٧هـ/ ١٤٢٢هـ - ١٩٢٨م/ ٢٠٠١م). آثار الظلم في الدنيا والآخرة، بيروت، مؤسسة المجتبى، ٢٠٠١.

٨- السيد علي مير الموسوي، د. السيد صادق حقيقة. مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام والمذاهب الأخرى، تعريب خليل زامل العصامي، ط١، إصدارات المجمع العلمي العالي للثقافة والفكر الإسلامي، بيروت، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٩- سعد خضير عباس الرهيمي، الوعي الفكري للفرد ومسؤولية الدولة الإنسانية أساس التغيير الاجتماعي في

حتمية المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام)، بحث منشور في مجلة المبين، تحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العدد السادس، السنة الثالثة، العراق - كربلاء، ٢٠١٨م.

١٠- سعد خضير عباس الرهيمي، انموذج لعلاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، بحث منشور في مجلة المبين، تحرير السيد نبيل قدوري حسن الحسني، العراق - كربلاء، السنة الثانية، العدد الثالث، نيسان ٢٠١٧.

١١- الشريف الرضي الموسوي، نهج البلاغة، خطبة رقم ٢٧، ط١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٧.

١٢- الشريف الرضي، (الجامع) (٣٥٩هـ/ ٤٠٦هـ - ٩٧٠ م/ ١٠١٦م). نهج البلاغة، كتاب ٣٠، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تبريزيان، إيران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠هـ.

١٣- الشيخ محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج٣، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٠.

١٤- الشيخ الكليني، (٢٥٥هـ/ ٣٢٩هـ - ٨٦٨م/ ٩٤١م). الكافي ج ٨، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الاسلامية، طهران، ط٢، ١٣٦٢ ش.

١٥- شمس الدين السرخسي، المبسوط، ج٥، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.

١٦- علي محمد علي دخيل، شرح نهج البلاغة، دار الكتب، بيروت، ٢٠١١م.

١٧- عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، موقع على الإنترنت، تاريخ الزيارة ٤/ ٦/ ٢٠١٩، رابط الملف:

2vktcf9\http:// bit.iy

١٨- علي الوردي، (١٣٣٣هـ/ ١٤١٥هـ - ١٩١٣م/ ١٩٩٥م). وعاظ السلاطين، ط٢، لندن، دار كوفان، ١٩٩٥.

١٩- عبد الله الشريدة، الإمام علي (عليه السلام) القائد السياسي الأمثل، بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٤٢٩هـ.

٢٠- غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام)، بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

٢١- مجلة أهل البيت (عليهم السلام)،

١٩، تاريخ النشر يناير ٢٠١٦، رابط المجلة على الإنترنت:
http://abu.edu.iq/research/journals/ahl-al-bayt/issues/19
٢٢- محمد بن يوسف الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، ج٨، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
٢٣- مرتضى المطهري، في رحاب نهج البلاغة، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٢٤- محمد مهدي شمس الدين، (١٣٥٤هـ/ ١٤٢١هـ - ١٩٣٦م/ ٢٠٠١م). دراسات في نهج البلاغة، ط٢، بيروت، دار الزهراء، ١٩٧٢.
٢٥- نوري جعفر، (١٣٣٢هـ/ ١٤٢٢هـ - ١٩١٤م/ ١٩٩١م). فلسفة الحكم عند الإمام، ط٢، القاهرة، دار المعلم، ١٩٧٨.